الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

رقم الجامعة: 2023/010
رقم الكلية/المعهد: 2023/007
رقم القسم: 2023/007

جامعة الجزائر 3

جامعة الجزائر 3
University of Algiers 3

شهادة دكتوراه علوم مؤقتة

إنّ مدير جامعة الجزائر 3

* بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-341 المؤرخ في 2009/10/22 والمتضمن إنشاء جامعة دالي إبراهيم،
* بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-185 المؤرخ في 2010/07/14 و المتضمن تغيير تسمية جامعة دالي إبراهيم إلى جامعة الجزائر 3،
* بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 63 المؤرخ في 2016/11/08 والمتضمن تكريس تسمية جامعة الجزائر 3 بـ إبراهيم سلطان شيبوط،
* وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي،
* وبموجب القرار رقم 916 المؤرّخ في 2017/09/26 والمتضمّن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التّكوين في الدّكتوراه وتنظيم التأهيل الجامعي ومنحه،
* وبموجب المنشور رقم 03 المؤرّخ في 08 مارس 2018 والمتعلق بشروط وكيفيات مناقشة أطروحة دّكتوراه العلوم،
* بناء على محضر لجنة المداولات المؤرخ في: **2023/01/29** تحت رئاسة السيد(ة): **سالمي العيفة**

والمكونة من: **سالمي العيفة، شعنان مسعود، مرزود حسين، قيرع سليم، زان مريم، بلعيفة أمين**

وبعد مناقشة الأطروحة المقدمة بعنوان: **المشاركة السياسية في الجزائر 1999- 2014**

يشهد ان الطالب(ة): **حريزي زكرياء** المولود(ة) في: **26فيفري 1983** بـ: **الحمادية/ برج بوعريرج**

والمسجل بكلية /معهد: **العلوم السياسية و العلاقات الدولية** قد تحصل(ت) على شهادة دكتور في العلوم

في شعبة: **العلوم السياسية** تخصص: **تنظيم سياسي واداري** بدرجة: **مشرف جدا**

حرر بالجزائر في: **2023/03/09**

Nom et prénom : HARIZI Zakaria

نائبة مدير الجامعة
مكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي و كذا التكوين العالي فيما بعد التدرج
د/ بن طبيل دورية ياسمينة

مديرية التكوين العالي فيما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي

مدير الجامعة

عميد الكلية/ مدير المعهد

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
د/ الحراج سليمان

رئيس القسم

رئيس قسم التنظيم السياسي و الإداري
د/ بوعبد الله سمير

تسلم لا تفتح إلا نسخة واحدة من هذه الشهادة و على المعني بالأمر استخراج نسخ و التصديق عليها

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

* * *

المشاركة السياسية في الجزائر
(1999– 2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
تخصص :العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع: التنظيم السياسي والإداري

إعداد:
حريزي زكرياء

إشراف الاستاذ الدكتور:
شعنان مسعود

لجنة المناقشة :

أ/د سالمي العيفة.....جامعة الجزائر -3 - .....رئيسا
أ/د شعنان مسعود.....جامعة الجزائر -3 -.....مشرفا ومقررا
أ/د مرزود حسين.....جامعة الجزائر -3 -.....عضوا مناقشا
أ/د بلعيفة محمد الأمين..... جامعة البويرة..... عضوا مناقشا
أ/د قيرع سليم.....جامعة الجلفة.....عضوا مناقشا
د/ زان مريم.....جامعة البليدة -2- .....عضوا مناقشا

جوان 2022 الموافق
لشهر ذي القعدة 1443

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل النظري للمشاركة السياسية

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية والديمقراطية

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

المطلب الثاني: أبعاد المشاركة السياسية

المطلب الثالث: أهمية المشاركة السياسية والعوامل المؤثرة فيها

المطلب الرابع: مفهوم الديمقراطية

المبحث الثاني: المشاركة السياسية (المستويات، الأشكال والقنوات) .

المطلب الأول: مستويات المشاركة السياسية

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية

المطلب الثالث: قنوات المشاركة السياسية

المبحث الثالث: المداخل النظرية لدراسة المشاركة السياسية

المطلب الأول: المداخل النظرية الغربية

المطلب الثاني: المداخل النظرية الخاصة بالوطن العربي

المطلب الثالث: المدخل النظري للدراسة

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر (1999 – 2014)

المبحث الأول: الإطار القانوني للممارسة الانتخابية والنشاط الحزبي والجمعوي في الجمهورية الجزائرية

المطلب الأول: الإطار القانوني للممارسة الانتخابية والأحزاب السياسية

المطلب الثاني: الإطار القانوني للحركة الجمعوية ومؤشر مشاركتها في المجال السياسي

المبحث الثاني: مؤشرات مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية والتنفيذية

المطلب الأول: مؤشرات مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية

المطلب الثاني: مؤشرات مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التنفيذية

المبحث الثالث: مؤشرات مشاركة المرأة في المجال السياسي

المطلب الأول: مؤشرات مشاركة المرأة في السلطة التشريعية

المطلب الثاني: مؤشرات مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار

الفصل الثالث: واقع وتطور المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014

المبحث الأول: التحول نحو الديمقراطية والتأسيس لمشاركة سياسية واسعة (1989– 1999)

المطلب الأول: دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الثاني: التأسيس لثقافة المشاركة السياسية من خلال دستوري 1989 و1996.

المطلب الثالث: المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والرئاسية (1989– 1999)

المبحث الثاني: المشاركة في الانتخابات الرئاسية ما قبل التعديل الدستوري 2008 (1999 و2004)

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات الرئاسية 1999

المطلب الثاني: المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2004

المبحث الثالث: المشاركة في الانتخابات الرئاسية ما بعد التعديل الدستوري 2008 (2009 و2014)

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2009

المطلب الثاني: المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014

المبحث الرابع: المشاركة في الانتخابات التشريعية (1999 – 2014)

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات التشريعية 2002

المطلب الثاني: المشاركة في الانتخابات التشريعية 2007

المطلب الثالث: المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012

الفصل الرابع: تدني حجم المشاركة السياسية في الجزائر بين المسببات والممكنات

المبحث الأول: أزمة الشرعية السياسية للنظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: تراجع قوة المصادر التقليدية للشرعية السياسية

المطلب الثاني: تدني حجم المشاركة السياسية سبب في تراجع فاعلية النظام السياسي

المبحث الثاني: تداعيات تدني حجم المشاركة السياسية على عملية بناء الديمقراطية في الجزائر

المطلب الأول: تأثير تدني حجم المشاركة السياسية على التعددية الحزبية

المطلب الثاني: تأثير تدني حجم المشاركة السياسية على استعصاء التداول السلمي على السلطة

المبحث الثالث: ممكنات تجاوز ظاهرة تدني حجم المشاركة السياسية في الجزائر

المطلب الأول: تفعيل مفهوم الديمقراطية التشاركية داخل منظومة القيم في المجتمع

المطلب الثاني: تفعيل وتحسين آداء المؤسسات السياسية

المطلب الثالث: تفعيل الحكم الراشد

الخاتمة

مقدمة:

يتعاظم الاهتمام بظاهرة المشاركة السياسية وأبعادها المرتبطة بها عالميا، وفي ظل الثورة المعلوماتية التي أحدثت هزة قوية في البناء الاجتماعي والسياسي، ومن بين أهم دلالات هذا الاهتمام، هو إجراء العديد من البحوث والدراسات النظرية والميدانية التي تهتم بالمشاركة السياسية، وقد تزامن هذا الاهتمام مع ما تشهده الديمقراطية من انتشار، والتي تشكل المشاركة السياسية جوهرها الأساسي وحقيقتها العملية، حيث لا ديمقراطية بدون مشاركة سياسية، وهذا ما يفهم من خلال معناها العام، فهي حكم الشعب بالشعب بمعنى سلطة الشعب (المحكومين) في مراقبة الحكام، أي مشاركة الشعب في الحكم، من خلال التأثير على متخذي القرار أو المشاركة في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات متعددة، تعد الانتخابات أحد أهمها.

ولهذا تعد الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة "الديمقراطية" من أهم مؤشرات المشاركة السياسية الفعالة والدائمة التي لا غنى عنها في البناء الديمقراطي، لقد بات الانتقال نحو الديمقراطية يشكل إحدى الموجات الكبرى (الموجة الثالثة) التي يشهدها العالم المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حتى تأكدت ملامحها خلال فترة التسعينيات.

فبعد أن كانت قضية الاستقلال الوطني هي قضية الخمسينيات وقضية التنمية هي قضية الستينيات والسبعينيات، أصبحت قضية الانتقال الديمقراطي في مقدمة قضايا دول العالم الثالث منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وتعد الجزائر من البلدان العربية التي عاشت تجربة الانتقال الديمقراطي في نهاية الثمانينات، من خلال دستور 1989 الذي كرس مبدأ التعددية السياسية وفتح مجال الممارسة السياسية، التي تجسدت من خلال العديد من المواعيد الانتخابية خاصة الرئاسية والتشريعية منها، وقد كان توجه السلطة السياسية في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 1989 والذي جاء بعد أحداث الخامس من أكتوبر 1988 السعي إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي، هذا الأخير الذي يتطلب أول ما يتطلب تنشيطا لعملية المشاركة السياسية.

وتكشف أدبيات الانتقال الديمقراطي عن عدد من الخصائص والسمات والتي يمكن أن تعيننا في فهم أن عمليات الانتقال الديمقراطي هي عمليات طويلة الأمد، وأن الدول المتحولة إلى

الديمقراطية ومنها الجزائر تقع في براديغم الحد الأدنى باعتبار أن قياس درجة تحولها يكون من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، ولهذا سنركز في دراستنا على مؤشر الانتخابات الرئاسية والتشريعية كمقياس للمشاركة السياسية، على الرغم من أنها ليست الشكل الوحيد، إلا أن التركيز عليها باعتبارها المحدد الرئيسي للصراع الفوقي على السلطة بين النخب السياسية في الوطن العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، والآلية الوحيدة التي من خلالها يشارك المواطن بشكل مباشر في اختيار من يحكمه، و بهذا سيتجلى لنا أثر المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والرئاسية في الفترة الممتدة بين 1999 و2014، ودورها في بناء الديمقراطية في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع " المشاركة السياسية في الجزائر (1999 – 2014)" من كونه موضوعا متشعبا في سياق الانفتاح والتطور لإشراك جميع المواطنين في الحياة السياسية كاختيار الحكام والممثلين في المجالس المنتخبة وكذا المشاركة في رسم السياسات العامة في بلدانهم...الخ، على اعتبار أن المشاركة السياسية هي حق يؤديه المواطنون بصفة إرادية وطوعية لا إكراه فيها ولا إجبار، بل يحددها مستوى الوعي لدى المواطن نفسه.

كما تنبع أهميتها من شعور المجتمع الجزائري بالرضا والانتماء لوطنه، لا سيما فئة الشباب الواعي في العمل السياسي بمختلف مستوياته، وأثر ذلك على مسيرة التنمية السياسية، ومستوى الديمقراطية، والحاكمية الرشيدة، ونأمل أن تكون نتائج الدراسة مفيدة لكل مؤسسات الدولة المختلفة المهتمة بالمشاركة السياسية خاصة المؤسسات المشرفة على العمليات الانتخابية (السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات)، كما نأمل أن تساعد صناع القرار السياسي في الجزائر على بناء الديمقراطية من خلال التعرف على أسباب ودوافع المشاركين السياسيين في الجزائر لتطوير برامجها وأنشطتها الاتصالية بمشاركة جميع الفواعل السياسية من أحزاب وقوى المجتمع المدني المختلفة.

بالإضافة إلى أنها تكشف حقيقة مشاركة الفرد الجزائري في المجال السياسي، وتبين مدى تطور هذه المشاركة من حيث الكم والنوع، كما تسعى لكشف دور هذه المشاركة في محاولة بناء الديمقراطية في الجزائر.

كما تكمن الأهمية أيضا في معرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على توجه النظام السياسي الجزائري، نحو الرفع من حجم المشاركة السياسية من عدمه، من خلال تتبع المؤشرات القانونية، وكذا مؤشرات مشاركة الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني والمرأة في العمل السياسي.

وتتجلى أهمية الموضوع أيضا من خلال إسهامه في توفير قاعدة بيانات يمكن على أساسها وضع آليات مستقبلية للتغير السياسي والمشاركة السياسية الفعالة، بما يتلاءم والتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية نحو المشاركة السياسية الحقيقية للمجتمع الجزائري خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

أهداف الموضوع :

تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط التالية:

- التعريف النظري لظاهرة المشاركة السياسية، كأحد مؤشرات الديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة من حيث تميزها عن المفاهيم الأخرى القريبة منها كالتحول الديمقراطي والتنمية السياسية، الإصلاح السياسي، والعوامل المساعدة على تكونها ومستوياتها وأشكالها ومتطلباتها وانتشارها.
- تحليل مؤشرات مشاركة الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والمرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- تتبع مسار المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 في الجزائر، من خلال رصد وتحليل العملية الانتخابية كاملة ومعرفة مدى توفر الشفافية والاستقلالية والحياد باعتبار أن هذه المبادئ هي الأساس للحكم على حرية ونزاهة الانتخابات، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تدنيها وعزوف المواطنين عن ممارستها.
- الكشف عن أهمية المشاركة السياسية في الجزائر، والحاجة الملحة إلى إرسائها على أرض الواقع.
- توضيح تأثير تدني حجم المشاركة السياسية على شرعية وفاعلية مؤسسات النظام السياسي الجزائري وعلى عملية تجسيد الديمقراطية واقتراح حلول لها .

- الإسهام في نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية كحق من حقوق الإنسان السياسية.

مبررات اختيار الموضوع

المبررات الموضوعية

- يعتبر موضوع المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي تهتم بها الدول، لما له من أثر بالغ في إرساء قواعد الدولة، وتعزيز بناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- كما أن موضوع المشاركة السياسية كان موضوع دراسات سابقة، إلا أن الساحة السياسية تتغير باستمرار والمجتمع الجزائري يعيش تغيرات مستمرة كذلك، لذلك فإنه من المؤكد أن النتائج ستختلف حتى إذا أعيدت دراسة هذا الموضوع مرات عديدة.
- اطلاع الباحث على جملة من الحقائق الهامة حول المشاركة السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 مثل تطور حضور المرأة في المؤسسات التمثيلية بعد التعديل الدستوري 2008، ومحاولة الجزائر التوجه نحو بناء الديمقراطية.

المبررات الذاتية:

يعد هذا الموضوع من أبرز الموضوعات التي شغلت تفكيري مدة من الزمن، قبل أن أقرر الخوض فيه على شكل رسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، وكان ذلك عندما كنت طالبا في مرحلة التدرج، حيث كانت هناك نقاشات تدور بين الطلاب حول المشاركة في العمل السياسي، والملاحظ أن جل الأحاديث في هذا الموضوع كانت بعيدة كل البعد عن الروح العلمية، بل وصلت الدرجة بالبعض من الطلبة إلى تقزيم دور المشاركة السياسية للمواطن في بناء دولة قوية، وأن مشاركته خاصة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية من عدمها باعتبارها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر والتي سوف نركز عليها في دراستنا، لا تغير في الأمر شئ في العمل السياسي وحتى في المجتمع، وتوجيه انتقادات هدامة لها، مع العلم أن دور المواطن في العمل السياسي وحتى في المجتمع أكبر من ذلك، ومن هنا تولدت لدى الباحث فكرة ضرورة الخوض في هذا الموضوع وأهمية دراسته دراسة موضوعية وعلمية دقيقة.

ولقد ازداد تمسكي وتعلقي بهذا الموضوع عندما شرعت في الإطلاع على ما كتب عنه من أبحاث ودراسات، وهذا بعد أن استشرت مشرفي الأستاذ الدكتور شعنان مسعود، في أهمية هذا الموضوع، حيث رد علي بأنه طموح وجيد.

الإشكالية

توجهت معظم النظم السياسية في إطار ما يسمى بموجات التحول الديمقراطي والتي مست أغلب دول العالم ومنها الجزائر، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين، نحو تبني الخيار الديمقراطي كآلية للتداول السلمي على السلطة، وانتشرت بذلك فكرة الحرية السياسية والتعددية الحزبية في المجتمع الجزائري خاصة بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 1989، غير أن هذه الوصفة بدأت تشوبها الكثير من التناقضات على مستوى الممارسات، وهو ما ترجمته السلطة إلى واقع بعد توقيف المسار الانتخابي، ودخول الجزائر في أزمة أمنية، تم تجاوزها مع بداية الألفية عن طريق المصالحة الوطنية التي أعادت الاستقرار السياسي للجزائر، ودفعت بالسلطة الحاكمة إلى القيام بإصلاحات سياسية التي صيغت في قوالب معرفية ونظرية، وفي شكل مواد قانونية جامدة وضعت في الدساتير، لكن الممارسات السياسية الواقعية أظهرت فروقا كبيرة بين ما هو نظري وما هو إجرائي عملي، وبالتالي أنتجت لنا هذه الممارسات إشكاليات سياسية عديدة، من بينها إشكالية حجم المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتنامي عزوف المواطنين عن الحياة السياسية برمتها، فكما هو معلوم في الأعراف السياسية الدولية أن حجم المشاركة لا يعني أرقاما إحصائية تعطى بعد نهاية كل استحقاق انتخابي، كما هو معمول به في الأنظمة الشمولية، لأنه عادة ما ينظر إلى تدني حجم المشاركة على أنها السبب في تآكل شرعية من يديرون السلطة السياسية، لذلك تسعى دراستنا هذه إلى البحث في مسار وواقع المشاركة السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، وتقديم تفسيرات موضوعية لأسباب تدني حجم المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كونها عملية ترتبط بشكل ما بالبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة.

وتأسيسا على ما سبق تحاول الدراسة التعامل مع واقع المشاركة السياسية من خلال الإشكالية التالية:

هل ساهمت المشاركة السياسية في الجزائر من خلال أشكالها ومستوياتها ومؤشراتها خاصة مؤشر حجم المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية في عملية بناء الديمقراطية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014؟

وللإجابة على هذه الإشكالية فإننا نطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بمصطلح المشاركة السياسية؟ وما هي أهم المؤشرات السياسية التي تعكس واقعها في الجزائر بما يضمن بناء ديمقراطية فعلية ؟.
- كيف تطورت المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية (الرئاسية والتشريعية) في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 في الجزائر؟.
- هل ساهمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر وبناء الديمقراطية ؟.
- هل تراجع حجم ودرجة المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات يؤثر على شرعية وفاعلية مؤسسات النظام السياسي الجزائري؟.

الفرضيات

وفقا لطبيعة الإشكالية المطروحة والموضوع الذي تتطرق إليه هذه الدراسة ، ولأن أي بحث يجب أن ينطلق من اقتراح فرضيات أساسية تحدد اتجاهه وتضبط أهدافه ونتائجه، فإن دراستنا هذه ستطرح فرضية رئيسية، وستعالجها من خلال أربعة فرضيات وهي على النحو التالي :

الفرضية الرئيسية: تفيد بعض الأدبيات السياسية المتعلقة بالمشاركة السياسية أن المشاركة عملية متعددة الأبعاد، وأن ثمة أشكال وقنوات عديدة يمكن للفرد أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها، في حين ترى أغلب الدراسات أن المشاركة السياسية ظاهرة ذات بعد واحد، ولذلك تساوي معظم الدراسات لنشاط المواطن بين المشاركة العامة في السياسة وعملية التصويت في الانتخابات، كما تؤكد على أن بناء الديمقراطية وزيادة فعالية المشاركة يتم من خلال قياس وتحليل نتائج الانتخابات خاصة الرئاسية والتشريعية منها ومدى جودتها، حيث أصبح التصويت في الانتخاب مقياسا للمشاركة السياسية في العديد من الدراسات أحيانا بالاختيار وأحيانا أخرى بحكم الواقع نظرا لعدم توافر بيانات حول الأشكال الأخرى من المشاركة السياسية. ومنه "**يمكن لحجم المشاركة السياسية من خلال أشكالها ومستوياتها ومؤشراتها خاصة مؤشر حجم المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية ومدى جودتها أن يساهم بشكل كبير في عملية بناء الديمقراطية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 في الجزائر**".

الفرضية الأولى: تفيد الأدبيات السياسية بأن المشاركة السياسية تقوم على مجموعة من المفاهيم والمستويات والأشكال والقنوات التي من شأنها أن تعزز الوعي والمواطنة وتنشر الثقافة في أوساط المجتمع مما يؤدي إلى تكثيف الجهود نحو تحقيق المزيد من التنمية السياسية وتسريع الخطوات نحو بناء الديمقراطية. ومنه "**يمكن لدراسة الإطار النظري للمشاركة السياسية أن يساهم في تحليل واقع المشاركة السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 كحالة تستحق الدراسة والبحث والتحليل، مما يساعد على الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة**".

الفرضية الثانية: تفيد الأدبيات السياسية المهتمة بالانتقال الديمقراطي أن في بداية مرحلة البناء الديمقراطي، يقوم النظام السياسي بصياغة قواعد اللعبة السياسية وفق المقاربة التشاركية عن طريق آليات التشاور والتحاور والمساومة مع جميع الفواعل السياسية والتي تجد تجسيدها في منظومة دستورية وقانونية ديمقراطية تحكم عملية المشاركة السياسية للفواعل غير الرسمية (الأحزاب، منظمات المجتمع المدني، المرأة) في السلطة التشريعية والتنفيذية كمؤشر هام على الانتقال الديمقراطي للنظام القائم، ومنه "**يمكن لمشاركة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمرأة في السلطة التنفيذية والتشريعية أن تكون أهم مؤشرات البناء الديمقراطي في الجزائر في الفترة من 1999 إلى 2014**".

الفرضية الثالثة: تؤدي مشاركة المواطن في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دورا هاما في مراحل التطور الديمقراطي، ففي المرحلة الأولى " مرحلة الانتقال الديمقراطي" تمثل أهم مؤشر دال على انتقال النظام السياسي من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وذلك من خلال الزيادة في حجم التصويت، ارتفاع مستوى التنافسية بين الأحزاب السياسية، تغيير مخرجات العملية الانتخابية بمعنى تفعيل مبدأ التداول السلمي على السلطة (نتائج جديدة وفاعلين جدد)، أما في المرحلة الثانية " مرحلة البناء الديمقراطي" حيث تعمل على تنشئة المواطنين على قيم الديمقراطية ومنه " **قد تلعب مشاركة المواطن في عمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دورا أساسيا وفعالا في بناء الديمقراطية في الجزائر في الفترة من 1999 إلى 2014**".

الفرضية الرابعة: تفيد الأدبيات السياسية على أن ثبات تدني حجم المشاركة السياسية بتعاقب الانتخابات، وارتفاع نسبة الامتناع وعدد الأوراق الملغاة، يعبر عن حجم أزمة المشاركة السياسية التي يواجهها النظام السياسي والتي تكون سببا في ظهور أزمات أخرى كأزمة الشرعية، ومنه "**يمكن لتدنى حجم المشاركة السياسية أن يكون سببا في ضعف شرعية النظام السياسي الجزائري وعدم فاعلية مؤسساته في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014**".

حدود الدراسة

الحدود المكانية

يمكن تلخيص سبب اختيار دولة الجزائر بالتحديد لاعتبارها إحدى الدول التي شهدت العديد من المتغيرات السياسية في ظل التعددية الحزبية ومن أبرز تلك المتغيرات (الأزمة الأمنية، المصالحة الوطنية، التعديل الدستوري 2008، احتجاجات2011 ...الخ)، كل هذه الأمور جعلت من الجزائر حالة في غاية من الأهمية لدراسة ومتابعة تأثير كل هذه الأحداث على مسيرة وتطور المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، وذلك بالبحث والاستقصاء في مدى تأثرها سلبا أو إيجابا بتلك الأحداث، ومن ناحية أخرى تبرز الأهمية المكانية للدراسة في أن الجزائر على وجه التحديد قد شهدت وضعا خاصا من خلال الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها ولعشرية كاملة وما خلفته من آثار سلبية على المجال السياسي بشكل خاص.

الحدود الزمانية:

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية تقدر بخمسة عشر سنة (15 سنة) (1999-2014)، واختيار هذه الفترة لم تحدده اعتبارات تحكمية مسبقة، بقدر ما اقتضته عوامل موضوعية، علمية وعملية منها: حداثة هذه الفترة، ووجود حد أدنى من المعلومات حول ظاهرة المشاركة السياسية خلالها.

منذ مطلع الألفية بدأت تتبلور ملامح مرحلة جديدة في الجزائر من معالمها: تراجع قوة انتشار الجماعات الإرهابية وبداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية والسياسية، وعودة المسار الانتخابي الذي يعتبر أهم صور المشاركة السياسية في الجزائر، إدخال إصلاحات كبيرة على مستوى المنظومة القانونية والتشريعية، تعزيز دور المرأة في إطار تبني سياسات الانفتاح

السياسي، كذلك شهدت هذه الفترة طفرة تاريخية في أسعار النفط (140 دولار للبرميل)، ظهور ما يسمى بالربيع العربي في أواخر عام 2010، وما شهدته من أحداث جوهرية كان لها دور كبير في تغيير مجريات الأمور بشكل كبير(نحن لا نحكم بايجابية أو سلبية على تلك الأحداث)، وبالتالي انعكست كل هذه التطورات على ظاهرة المشاركة السياسية خاصة على أهم أشكالها وهي الانتخابات على المستوى الرئاسي والتشريعي ومدى استجابة النظام السياسي لهذه الأحداث، من حيث التأثير على قوة أو ضعف مؤشرات المشاركة السياسية، وإمكانية التأشير على احتمالية الوصول مستقبلا إلى بناء ديمقراطية من عدمه في الجزائر.

الحدود الموضوعية

تتجلى الحدود الموضوعية في دراسة طبيعة المشاركة السياسية (كمتغير مستقل) من جهة، وبناء الديمقراطية (كمتغير تابع) من جهة ثانية، وحدود التأثير بينهما، في إطار الحدود الزمنية سالفة الذكر.

ولا تدعي الدراسة أنها ستغطي كل أشكال المشاركة السياسية، بل ستركز على أهم شكل من أشكالها المتمثل في الانتخابات الرئاسية والتشريعية كآلية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز التغيير السياسي على نحو سلمى، ونقل رغبات ومطالب المواطنين إلى الحاكمين ليتسنى تحويلها إلى مخرجات سياسية، وكأداة لحسم الصراع بين النخب السياسية، ولمحاسبة شاغلي السلطة بشكل دوري، وكضمانة لتقاسم السيطرة على السلطة بين الجماعات المختلفة وفقا لأوزانها النسبية، وبالتالي تعد أفضل صور المشاركة وأكثرها فاعلية، وتعتبر مؤشرا جيدا على مدى التطور الديمقراطي، والوسيلة الوحيدة الكفيلة ليس فقط بدفع هذا التطور فحسب وإنما بصيانته وتأمينه أيضا، وهو ما لا تتيحه ولا تستطيع وسائل وقنوات المشاركة السياسية الأخرى تحقيقه، وعليه فإن الانتخابات الرئاسية والتشريعية تعتبر المحك الأساسي لاختبار مدى نية السلطة الحاكمة في بناء الديمقراطية الفعلية في الجزائر، من خلال إجراء انتخابات تنافسية ونزيهة وشفافة تدعم احترام إرادة المواطنين في البناء الديمقراطي وهو ما تؤكده الكثير من التجارب الديمقراطية الدولية الرائدة.

الدراسات السابقة:

لا شك بأن موضوع المشاركة السياسية قد حاز اهتمام الباحثين من مختلف التخصصات السياسية والاجتماعية، وخاصة في العقود الأخيرة، وقد ترجم هذا الاهتمام من خلال إجراء دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع، وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

الدراسات الغربية

دراسة: فيربا وناي وكيم 1978 S. Verba, N.H. Nie and J.Kim "المشاركة والمساواة السياسية: دراسة مقارنة بين سبع دول" في هذه الدراسة المقارنة الاستطلاعية حول المشاركة السياسية في سبع دول هي: " نيجيريا، النمسا، اليابان، الهند، هولندا، يوغوسلافيا، الولايات المتحدة" يبحث هؤلاء الباحثون تصب دراسة هؤلاء الكتاب حول المشاركة الجماهيرية في المجالات السياسية في سبع دول تتشابه أنظمتها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم تشابه الأنظمة السياسية لهذه الدول إلا أن المشاركة الجماهيرية تختلف من حيث الحجم في الحياة السياسية، نتيجة ما يقوم به النظام السياسي في توعية الجماهير بضرورة المشاركة السياسية ومدى وجود الأحزاب وجماعات الضغط ودورها في تفعيل إشراك هذه الجماهير في الحياة السياسية، كما توصل" فيربا وزملائه " أيضاً إلى أن حجم المشاركة السياسية في الريف أكثر منه في المدينة.

دراسة "وينر Weiner وهنتغتون Huntington 1987": وهي عبارة عن مسح نظري للأنشطة والمجالات المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية في الولايات المتحدة، وتوصل الباحثان من خلال دراستهما إلى تحديد أهم العوامل المحددة لمشاركة المواطنين في المجالات السياسية كالانتخابات، الانضمام إلى الأحزاب السياسية كما يلي:

- يزيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي المرتفع من درجة المشاركة السياسية للمواطنين.
- تعتبر عضوية الاتحادات والأحزاب والجمعيات وجماعات الضغط وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من العوامل الهامة التي تزيد من درجة المشاركة السياسية.
- الانتماء إلى جماعة مميزة على أساس القرابة أو الدين أو اللغة أو الجهة يزيد من درجة المشاركة السياسية.

- يعتبر الجنس عاملا هاما في تحديد درجة المشاركة السياسية، حيث تبين أن الرجل أكثر مشاركة من المرأة.

دراسة "دفيد استون David Easton "و" كوثرKausar 1989": سعت هذه الدراسة إلى البحث في علاقة المشاركة السياسية بالإحساس بالمواطنة، وقد أجريت الدراسة على عينة متكونة من 500 مواطن من ولايتي "بالما "و" برمنجهام" بإنجلترا، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين المواطنة والسلوك الانتخابي والمشاركة، بينما هناك علاقة سلبية بين الإحساس بالمواطنة والمعسكرات والحديث عن السياسية.

دراسة " ايلين كوينتلر Quintelier Ellen 2007": هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مستوى المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن في كل من بلجيكا وكندا، وتكونت عينة الدراسة من (6000) فردا من كلا البلدين، واستخدمت الباحثة المنهج المقارن، كما استخدمت استمارة المسح الاجتماعي من إعدادها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية مقارنة بكبار السن يعود إلى انخفاض الرضا عن الحياة السياسية وقلة الاهتمام بها.

الدراسات العربية

دراسة سعد إبراهيم جمعة "الشباب والمشاركة السياسية 1984"، والتي خلص الباحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

- هناك شبه اتفاق على أن التنشئة الاجتماعية تعتبر متغيرا رئيسي في المشاركة السياسية للشباب، وأن الأسرة لها دورها المهم في هذا الشأن.
- وجود علاقة ارتباطيه بين المستوى التعليمي للطلبة ومشاركتهم في النشاط السياسي.
- أن الطلاب الذين ينتمون إلى طبقات غنية أكثر مشاركة سياسية وانتماء إلى أحزاب سياسية من غيرهم .

دراسة طارق محمد عبد الوهاب المعنونة ب " سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية 2000": سعت هذه الدراسة إلى توضيح بعض المتغيرات التي تؤثر في المشاركة السياسية في البيئة العربية كالإقبال على التصويت و الولاء

السياسي، مقاطعة الانتخابات، نسب المشاركة و هي عوامل تساعد على فهم السلوك الانتخابي لدى الناخبين في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية.

دراسة سليمان محمد محمد الهمالي، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر منذ عام 1990 وتداعياتها على النظام السياسي "(رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2015): سعت هذه الدراسة إلى تتبع أزمة المشاركة السياسية في الجزائر وتداعياتها على النظام السياسي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، من خلال تحليل واقع المشاركة السياسية للمواطنين، ومعرفة العوامل المؤثرة على مستوياتها، والأسباب التي أدت إلى تدنيها وعزوف المواطنين عن ممارستها، كما سعت إلى توضيح وتحديد العلاقة بين المشاركة السياسية وتنشئة ووعي المواطن الجزائري، معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي ومنهج إدارة الأزمات، بالإضافة إلى مقترب تحليل النظم، ومقترب الدولة والمجتمع، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

- أن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية، وعن طريقها يضمن أي نظام سياسي استمراره بشكل شرعي، ويقوم المواطن من خلالها بدور في العمل السياسي عن طريق المشاركة في صنع القرارات السياسية، ومراقبة القائمين على تنفيذها، كما تساهم في إعادة توزيع السلطة والثروة والمناصب بشكل عادل، مما يعزز الاستقرار والوحدة الوطنية.
- أن المشاركة السياسية قبل الثمانينات في الجزائر كانت غير موجودة، حيث سيطر الحزب الواحد بالتعاون مع المؤسسة العسكرية على مجريات الحياة السياسية.
- أن المشاركة السياسية في بداية التعددية عرفت انتكاسة كبيرة تحت قيادة مجلس الدولة، جعلت الكثير يشككون في نية النظام للمضي قدما نحو بناء ديمقراطية حقيقية، خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي واستمرار تدخل المؤسسة العسكرية في اختيار من يحكمون في البلاد بشكل علني.
- التراجع التدريجي للمشاركة السياسية في كل الاستحقاقات سواء الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، وخير دليل الانتخابات التشريعية 2007 التي وصلت نسبة المشاركة فيها 35% والتي اعتبرت كأضعف نسبة مشاركة في تاريخ الجزائر.

- غياب الثقافة الديمقراطية لدى كل من النخب السياسية والشعب الجزائري عموما، نتيجة تكريس جميع أدوات التنشئة السياسية منذ الاستقلال إلى 2014 لخدمة النخبة الحاكمة بدلا من الدولة والمساهمة في تكوين مجتمع يؤمن بالتعددية بجميع أشكالها وتقبل الاختلاف، مما أثر على المشاركة السياسية.

الدراسات الجزائرية

دراسة سعاد بن ققة،"المشاركة السياسية في الجزائر- اليات التقنين الأسري نموذجا -(1962-2005) "(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012): سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مشاركة النسق السياسي التعددي (أحزاب سياسية، منظمات المجتمع المدني خاصة النسوية منها...الخ) في إعداد المنظومة القيمية الأسرية، ومعرفة مدى الارتباط بين الثقافة السياسية على مستوى التشريع من خلال الدستور وواقع الممارسة السياسية، من خلال إجراءات إعداد قانون الأسرة، لتصل الدراسة في الأخير إلى الحكم على أن قانون الأسرة هو نتاج مشاركة سياسية، أم هو نتاج ضغط قوى سواء داخلية أو خارجية أو قوى داخلية متعاقدة مع قوى خارجية.

كما سعت الدراسة أيضا إلى معرفة مدى احترام الحكومات الجزائرية المتعاقبة لمتطلبات المشاركة السياسية من خلال إعداد المنظومة القيمية للأسرة، تأكيد مدى الالتزام الفعلي للخطاب السياسي خاصة على مستوى الأحزاب السياسية بمبادئ النظام الديمقراطي، الذي يعمل على تفعيل المشاركة السياسية.

وقد استخدمت الباحثة في معالجتها لهذا الموضوع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، كما استعانة بأدوات جمع البيانات كتقنية تحليل المضمون واستمارة الاستبانة والمقابلة، وخلصت الباحثة في نهاية هذه الدراسة إلى أن قانون الأسرة لسنة 2005 لم يكن نتاج مشاركة سياسية فعلية، بل طغى على آليات تقنينه مشاركة سياسية شكلية، تمثلت في تعدد آليات وقنوات المشاركة السياسية دون فعاليتها، حيث قامت لجنة 52 عضو التي أوكلت لها مهمة إعداد مسودة القانون، والتي غاب نصف أعضائها أثناء مرحلة الإعداد، ثم صادقت عليه الحكومة، وعندما اصطدم بمعارضة شديدة من قبل الأحزاب ورجال الدين، قام الرئيس بوتفليقة

بتعديل المادة المتعلقة بالولي واستبدالها بمحتوى آخر، يرضي إلى حد ما كل الأطراف، بعدها عرض على البرلمان للمصادقة عليه بأمر رئاسي، لاغيا بذلك فعالية هذه المؤسسة التشريعية في سن قانون الأسرة، وهو ما يجسد تضييقا على مجال المشاركة السياسية.

دراسة سليم قيرع، " أزمة المشاركة السياسية وانعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية 11(2012): سعت هذه الدراسة إلى توضيح معايير البناء المؤسساتي من جهة، وكيفية مشاركة المواطن في ذلك من جهة ثانية، وكذا تشخيص أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة لها، وللوصول إلى النتيجة المرجوة من هذه الدراسة وضع الباحث ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول: تطرق فيه إلى الإطار النظري من خلال تحديد مفهوم التنمية السياسية، التحديث السياسي، المشاركة السياسية ، كما تطرق في نفس المحور إلى دور المشاركة السياسية في التنمية السياسية، بينما تناول الباحث في المحور الثاني: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال تحديد مفهوم أزمة المشاركة، وعرض لواقع هذه الأزمة في ظل الحزب الواحد وبعد التحول الديمقراطي بعد التعديل الدستوري 1989 ودخول الجزائر مرحلة التعددية، ثم انتقل في نفس المحور إلى الحديث عن الفاعلون في المشاركة السياسية، وعرض لأهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، كما تناول في المحور الثالث والأخير: العملية الانتخابية من خلال الحديث عن الهيئة الناخبة باعتبارها لسان التعبير عن السيادة الوطنية، وبالتالي هي التي تتمخض عنها الإدارة العامة للبلاد من أعلى شخصية حاكمة في الوطن (رئيس الجمهورية) إلى أصغر شخصية حاكمة (رئيس المجلس الشعبي البلدي) ولهذا اعتبرت أولى الأجهزة في الدولة، لأن كل الأجهزة تتولد منها، بمعنى أنها هي التي تتمخض عنها كل الهيئات التمثيلية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما تناول في نفس المحور أهم الظواهر السياسية اللأخلاقية التي تحدث في العملية الانتخابية كظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب السياسية وتدخل المال الفاسد في العملية الانتخابية، ليختتم هذا المحور بتفسير السلوك الانتخابي للناخب الجزائري.

وقد خلص الباحث في دراسته هذه إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- عدم التطابق بين الممارسات السياسية والقواعد القانونية والنصوص الدستورية، فعند استقراء دستور 1989 ودستور 1996، خاصة المواد التي تمس المشاركة السياسية،

نلاحظ أن هناك تبني لعملية المشاركة الشعبية من خلال إقرارها المساواة بين المواطنين في الفرص السياسية، وإن السيادة الوطنية ملك للشعب تمارس من خلال البرلمان، لكن عند تحليل الواقع نرى أن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية وأن البرلمان ليس له وزن أو تأثير في الحياة السياسية الجزائرية.

- ضعف التنظيمات السياسية الوسطية من أحزاب وجمعيات أهلية وهيئات وتجليات هذا الضعف في الأزمات الداخلية التي تشهدها الأحزاب الجزائرية (الانشقاقات، عمومية البرامج....).
- تميزت فترة الأحادية في الجزائر (1962-1989) بضيق مجال المشاركة السياسية، وهو ما نتج عنه إقصاء وتهميش العديد من فئات النخبة الجزائرية.
- انعكست الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989 والتي تضمنت العديد من مبادئ وأفكار الديمقراطية والانفتاح السياسي (التعددية الحزبية، المشاركة السياسية...الخ) بالإيجاب على الممارسات السياسية، مما مهد لبروز نخب جديدة تعكس طموحات المواطن الجزائري، تعترف بالحوار وتسعى إلى تحقيق التنمية، إلا أن هذا التطور والانفتاح السياسي اصطدم بالعديد من المعيقات لعل أهمها ألأزمة السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد لعشرية كاملة بسب الصراع على السلطة.

دراسة بوسدر رشيدة، " دور المشاركة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1989 -2012)"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 09(2017):

سعت هذه الدراسة إلى محاولة قراءة التجربة الجزائرية في المشاركة السياسية التي رأت الباحثة أن شروط الانتقال إلى الديمقراطية لم تنضج فيها بعد، حيث ربطت الباحثة في هذه الدراسة نجاح الانتقال بحرية الانتخابات، وقد ركزت الباحثة من خلال دراستها هذه على المنظومة الدستورية والقانونية التي حكمت عملية المشاركة السياسية وكذا الأثر الذي أحدثته الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر خلال الفترة (1989 -2012) في عملية الانتقال الديمقراطي، وهذا للدور المفترض الذي تؤديه هذه الانتخابات وهو سن التشريعات والرقابة على أعضاء وأعمال السلطة التنفيذية وما تمثله من تعبير عن الإرادة الشعبية فالشعب مصدر السلطات يتجلى من خلال انتخاب ممثليه في الهيئات ومؤسسات الدولة، كما رأت الباحثة بأن دراسة الحالة الجزائرية لها أهمية حاسمة لما تميزت به من تجربة استثنائية بعد الانتقال من

نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب، ودراسة التناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم وصعوبات السيطرة على عملية الانتقال نفسها، وقد خلصت الباحثة في دراستها هذه إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- توصلت الدراسة إلى أن صياغة الوثائق الدستورية والقانونية في الحالة الجزائرية تمت بإرادة القائمين في صياغتها على المقاس السلطوي لتشكيل مؤسسات الدولة حيث لم تستطيع هذه الوثائق الإجابة عن الإشكاليات السياسية المرتبطة أساسا بتوزيع السلطات الدستورية، وأن الهندسة الدستورية شكلت معالم نظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية باختصاصات وسلطات واسعة وفيه إهدار لأهم مبادئ الديمقراطية ألا وهو الفصل بين السلطات مما ضاعف من أزمة شرعية النظام.
- كما توصلت الباحثة إلى أن هناك غياب تام لإرادة الإصلاح الحقيقي في الحالة الجزائرية الذي كان السبب الرئيسي وراء تعثر تجربة التحول الديمقراطي.
- كما توصلت الدراسة إلى أن السلطة في الجزائر قد التزمت بدورية وانتظامية العملية الانتخابية وأعطتها درجة من الحرية والتنافسية والنزاهة، إلا أنها بقيت تفتقر إلى كثير من مقومات النزاهة والحياد والدليل على ذلك استمرار ظاهرة العزوف السياسي حيث لم تحقق الانتخابات التفاعل الايجابي للمواطن مع العملية الانتخابية منذ 2002 كما لم تحقق تنافسية حقيقية ولا تداول سلمي على السلطة وتغيير في مراكز القوة وإمكانية تقلد قوى المعارضة للحكم في حالة فوزها لمدة أكثر من عقدين من الزمن من إعلان التعددية السياسية في الجزائر حيث استمر الوضع على ما هو عليه.
- توصلت الدراسة إلى أن تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر، هي تجربة ديمقراطية في بدايتها، إلا أنه يصعب القول بأن ما أتت به هذه التجربة من ممارسات سياسية يمثل تدعيما لمسار الديمقراطية وتحول في طبيعة النظام السياسي الجزائري.

- كما توصلت الدراسة إلى أن التجربة الجزائرية في المشاركة قد راكمت الكثير من المكتسبات إلا أنها لم تراكم التطور النوعي المفضي إلى التغيير المنشود وهو "الانتقال الديمقراطي".

موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من استعراض الدراسات السابقة يتبين الاهتمام الكبير بموضوع المشاركة السياسية بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، كما يتبين اعتماد معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وتلتقي الدراسة الحالية معها في اعتمادها على المنهج الوصفي القائم على التحليل، لكنها تختلف معها في طبيعة الظرف، حيث جاءت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، وهي الفترة التي بدأت بوادر انفراج الأزمة الأمنية عن طريق الوئام المدني والمصالحة الوطنية، كما شهدت عدة إصلاحات سياسية على مستوى القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية وقانون الانتخاب والمرأة والتعديل الدستوري 2008، والتي كانت القوى السياسية المحرك الرئيسي لها، وكذا ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر...الخ، حيث شدت هذه الأحداث أنظار الجميع للشؤون السياسية.

كما أن هذه الدراسة تأتي بعد سنوات من التوصيات التي أطلقتها الدراسات السابقة من ضرورة العمل على زيادة مستوى المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات كآلية للتغيير تجسيدا لمبادئ الديمقراطية التي تعتبر المشاركة السياسية أحد أهم مؤشراتها، وبالتالي ستعمل هذه الدراسة على توضيح مدى الاستجابة لتلك التوصيات من خلال محاولة استكشاف إمكانية اعتبار المشاركة السياسية معيقا أو عاملا مساعدا على تحقيق الديمقراطية في الجزائر، مع التركيز على معرفة مدى تأثير مشاركة المواطن من عدمها في الانتخابات الرئاسية والتشريعية على شرعية النظام السياسي في الجزائر كأحد الأنشطة التقليدية للمشاركة السياسية.

مناهج الدراسة ومقترباتها.

يعتبر المنهج ركنا أساسيا لدراسة أي ظاهرة مهما كان نوعها وموضوعها وذلك لإعطائها صبغة أكثر علمية وموضوعية، والواضح أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث اتباع منهج معين وهذا ما لمسناه من خلال موضوع بحثنا، لذا اعتمدت الدراسة على منهج رئيسي هو المنهج الوصفي واستعانت بالمنهج التاريخي، وبمجموعة من المقتربات هي على التوالي: المقترب القانوني، التحليل النظمي، المؤسساتي، لارتباطهم بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية بصفة عامة و الموضوع محل الدراسة من جهة ثانية ولكون هذه المناهج والمقتربات تساعد على التحليل والتفسير العلمي للموضوع بشكل منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية سياسية معينة...الخ.

وعليه فإن المنهج الوصفي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات على الظاهرة محل الدراسة، وتحديد طبيعتها ومفهومها معتمدا على البيانات والمعلومات الواردة في الدراسات التي تتعلق بالمشاركة السياسية وعلى ما رصده الباحث في مجال الأنشطة التقليدية وغير التقليدية للمشاركة السياسية كنسب مشاركة الأحزاب والمجتمع المدني والمرأة في السلطة التنفيذية والتشريعية، وكذا نسب مشاركة المواطنين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية .

كما أن موضوع الدراسة يقتضي الاستعانة بالمنهج التاريخي وذلك بالرجوع إلى أهم الأحداث السياسية التي مرت بها وكان لها تأثيرا على المشاركة السياسية آنذاك، واستخلاص أسباب وعوامل تعثر التجارب التنموية والإصلاحية التي خاضته الجزائر

أما بالنسبة للمقتربات، فقد استعان الباحث في دراسته هذه على المقترب القانوني للتعرف على الإطار القانوني للممارسة الانتخابية والنشاط الحزبي والجمعوي في الجمهورية الجزائرية، بينما استعان الباحث بمقترب التحليل النظمي لدراسة مدى تأثير المشاركة السياسية على شرعية النظام السياسي الجزائري، ومدى قدرته على بناء

ديمقراطية حقيقية، كما استعان الباحث بالمقترب المؤسساتي لكشف واقع مشاركة الأحزاب والمرأة في المؤسسة التنفيذية والتشريعية، ومدى فاعليتها.

تفصيل الدراسة

رأى الباحث تقسيم الرسالة إلى أربعة فصول لكي يتسنى له الإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانبها، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للمشاركة السياسية: يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل مجموعة من المفاهيم المشكلة للموضوع كمفهوم المشاركة السياسية والديمقراطية وتحديدهما من خلال وضع مجموعة من التعريفات للمشاركة السياسية، وتحديد أبعادها، والتعرض إلى أهميتها والعوامل المؤثرة فيها، لينتقل بعدها الفصل إلى تحديد مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال تعريف الديمقراطية وبداية الاهتمام العربي بها، وعرض مستلزمات البناء الديمقراطي، واختتم الفصل بعرض المداخل النظرية لدراسة المشاركة السياسية من خلال التطرق إلى أهم المداخل النظرية الغربية، ثم انتقل للحديث عن المداخل النظرية الخاصة بالوطن العربي، ليختتم الفصل بوضع مدخل نظري خاص بالدراسة.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل تحليل مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر، وذلك من خلال تناول الإطار القانوني للممارسة الانتخابية والنشاط الحزبي والجمعوي في الجمهورية الجزائرية، وذلك عن طريق تحديد الإطار القانوني للممارسة الانتخابية والأحزاب السياسية، والإطار القانوني للحركة الجمعوية ومؤشر مشاركتها في المجال السياسي، بعد ذلك تناولت الدراسة مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية والتنفيذية، ليختتم الفصل بتناول مشاركة المرأة في المجال السياسي من خلال مؤشر مشاركتها في السلطة التشريعية، ومواقع صنع القرار.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لدراسة واقع وتطور المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014،

وذلك من خلال التطرق إلى التحول نحو الديمقراطية والتأسيس لمشاركة سياسية واسعة (1989 – 1999) والذي كان عبارة عن مبحث تمهيدي للفصل تضمن دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر، والتأسيس لثقافة المشاركة السياسية من خلال دستوري 1989 و1996، والمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية (1989– 1999)، بعدها تطرق الفصل إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية ما قبل التعديل الدستوري 2008، والتي تتضمن الانتخابات الرئاسية 1999 و2004، والمشاركة في الانتخابات الرئاسية ما بعد التعديل الدستوري 2008، التي تتضمن أيضا الانتخابات الرئاسية 2009 و2014، لينتقل الباحث لتناول المشاركة في الانتخابات التشريعية (1999 – 2014)، من خلال تحليل نتائج المشاركة في الانتخابات التشريعية 2002، و2007، و2012.

الفصل الرابع: تناول تدني حجم المشاركة السياسية في الجزائر بين المسببات والممكنات، والذي جاء ليوضح أزمة الشرعية السياسية التي يعيشها النظام السياسي الجزائري التي تبرز من خلال تراجع قوة المصادر التقليدية للشرعية السياسية، وتراجع فاعلية النظام السياسي بسبب تدني حجم المشاركة السياسية، ثم تناولنا تداعيات تدني حجم المشاركة السياسية على عملية بناء الديمقراطية في الجزائر والتي تلخصت في نقطتين أساسيتين هما: التعددية الحزبية واستعصاء التداول السلمي على السلطة، لنختتم الفصل بوضع مجموعة من الممكنات لتجاوز ظاهرة تدني حجم المشاركة السياسية في الجزائر، وذلك عن طريق تفعيل مفهوم الديمقراطية داخل منظومة القيم في المجتمع، وكذا تفعيل وتحسين آداء المؤسسات السياسية، وأخيرا تفعيل الحكم الراشد.

صعوبات الدراسة

اقتضت عملية إعداد الرسالة الاعتماد على مصادر متنوعة قصد الإحاطة بجل القضايا النظرية والعلمية ذات الصلة بالدراسة، وعليه فإنه قد تم الاستفادة بالعديد من المصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة على اختلاف أنواعها ومشاربها (كتب، رسائل علمية منشورة وغير منشورة، ندوات، جرائد ومجلات علمية محكمة وغيرها،

...إلخ) كما تم الاستعانة ببعض المراجع باللغة الأجنبية، وشبكة الإنترنت والتي ساعدت الباحث بشكل ممتاز في الإلمام بجميع جوانب الموضوع قيد الدراسة.

وفي إطار التحضير والبحث لإنجاز هذا العمل، قد واجهت الباحث العديد من الصعوبات ، هذه الأخيرة التي تراوحت مابين الصعوبات المنهجية والمعلوماتية، ومن أبرز الصعوبات المنهجية التي واجهت الباحث هي تعدد أشكال المشاركة السياسية ومؤشراتها التي حاولت هذه الدراسة تغطيتها، ولقد حاول الباحث قدر المستطاع تجاوز هذه الصعوبة بأن عمد إلى التركيز على أهم مؤشراتها والمتمثلة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أما من حيث المعلومات فأكبر صعوبة واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث، فتتمثل في ذلك التضارب في المعلومات الموجودة في بعض المصادر، وكذا إلى الذاتية الطاغية في البعض الأخر، وهو الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة جدا أمام الباحث الذي يسعى للوصول إلى الحقيقة العلمية، كما واجهت الباحث الكثير من الصعوبات العارضة التي تمكن الباحث من تخطيها والحمد لله .

الملخص

تناولت الدراسة موضوع المشاركة السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 باعتبار المشاركة السياسية المدخل الأساسي والمهم في عملية بناء الديمقراطية وتجسيد الشرعية في عمل المؤسسات السياسية، وقد سعت الدراسة إلى الكشف عن أهمية المشاركة السياسية في الجزائر، والحاجة الملحة إلى إرسائها على أرض الواقع من أجل تجسيد مشروع الديمقراطية، من خلال: تحليل مؤشرات مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذا تتبع مسار المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 في الجزائر، ثم توضيح تأثير تدني مستوى المشاركة السياسية على شرعية وفاعلية مؤسسات النظام السياسي الجزائري وعلى عملية تجسيد الديمقراطية واقتراح حلول لها، وقد اعتمدت الدراسة في معالجتها لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي واستعانت بالمنهج الإحصائي وبمجموعة من المقتربات هي، المقترب القانوني، التحليل النظمي، المؤسساتي، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مشاركة الأحزاب السياسية والمرأة في السلطة التشريعية والتنفيذية كان ضعيفا جدا،كما كشفت الدراسة بعد تحليل العمليات الانتخابية بالأرقام والنسب إلى وجود ضعف وتذبذب في المشاركة السياسية، كما أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية لا تعتبر أداة للتداول السلمي على السلطة في الجزائر، وهو ما عطل مشروع بناء ديمقراطية حقيقية في الجزائر، وأدخل النظام السياسي في أزمة شرعية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الديمقراطية، المؤسسات السياسية، الانتخابات.

Abstract

The present study examines the issue of political participation in Algeria in the period from 1999 to 2014. Political participation is considered so important in the process of building democracy and in the embodiment of legitimacy in the work of political institutions. Hence, the study attempts to reveal the importance of political participation in Algeria and to stress the urgent need to concretely establish it so as to realize the democracy project. This is achieved through a scrutiny of the indicators of the participation of political parties, civil society, and women in the legislative and executive power. The study also analyses the Algerian citizens' political participation in the presidential and legislative elections in the period from 1999 to 2014. It further clarifies the impact of the low level of participation on the legitimacy and effectiveness of the institutions of the system and on the process of establishing democracy. The study employs the descriptive and analytical approach in addition to the statistical approach and a set of tools such as the legal approach, systemic analysis, and institutional analysis. The findings show that the participation of political parties and women in the legislative and executive power is very weak. After analysing the electoral processes in numbers and ratios, the findings also reveal that there is weakness and fluctuation in political participation. Moreover, it is revealed that presidential and legislative elections are not considered a tool for peaceful transfer of power in Algeria; it disrupts the project of building true democracy in Algeria, and plunges the political system into a crisis of legitimacy.

Keywords: political participation; democracy; political institutions; elections

Résumé

L'étude a porté sur la question de la participation politique en Algérie dans la période allant de 1999 à 2014, considérant la participation politique comme le principal et important point d'entrée dans le processus de construction de la démocratie et d'incarnation de la légitimité dans le travail des institutions politiques. l'importance de la participation politique en Algérie et l'urgence de l'ancrer sur le terrain Afin d'incarner le projet démocratique, à travers : l'analyse des indicateurs de la participation des partis politiques, de la société civile et des femmes dans les pouvoirs législatif et exécutif, ainsi que ainsi que de retracer le parcours de la participation politique des citoyens aux élections présidentielles et législatives dans la période de 1999 à 2014 en Algérie, puis de clarifier l'impact du faible niveau de participation politique sur la légitimité et l'efficacité des institutions du pouvoir politique algérien. Pour traiter cette question, l'étude s'est appuyée sur l'approche descriptive analytique et a utilisé l'approche statistique et un ensemble d'approches, à savoir l'approche juridique, l'analyse systémique, la institutionnel, et enfin l'étude a conclu à un ensemble de résultats dont le plus important : La participation des partis politiques et des femmes au pouvoir législatif et exécutif était faible Très mal, comme l'étude a révélé, après analyse des processus électoraux en chiffres et en ratios, l'existence d'une faiblesse et d'une fluctuation de la participation politique, de même que les élections présidentielles et législatives ne sont pas considérées comme un outil de passation pacifique du pouvoir en Algérie, c'est ce qui a perturbé le projet de construction d'une véritable démocratie en Algérie, et le système politique est entré dans une crise de légitimité.

Mots clés : participation politique, démocratie, institutions politiques, élections.